مجلة أبحاث اليرموك «سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية» المجلد ١٣، العدد ٤، ١٩٩٧م، ص ص ٦٧ - ٨٢

الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من منظور إسلامي

كمال الحطاب*

تاريخ استلام البحث ١٩٩٦/٤/٢٩ تاريخ قبوله ١٩٩٧/١/٢٦

ملخص

يعتبر الاستخدام الأمثل للموارد هو الهدف الذي تسعى إليه جميع الاقتصاديات، ويحث عليه جميع الاقتصاديين، وتحاول الوصول إليه جميع الحكومات، وذلك من أجل رفع مستوى المعيشة وزيادة معدل الرفاهية ومستوى التقدم.

ومع ذلك فإننا نجد أن الواقع غير ذلك، حيث يظهر جليا للجميع سوء استخدام الموارد في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع في كافة القطاعات وعلى جميع المستويات، فهناك الإنتاج للسلع الضارة للإنسان والبيئة، وهناك الاستهلاك المفرط والجائر الذي يؤدي إلى نضوب الموارد وانقراضها، وهناك التوزيع السيء للموارد والذي يؤدي إلى زيادة حدة التفاوت الطبقي.

وتثبت هذه الدراسة أن الاقتصاد الإسلامي يقوم على أسس وركائز توصل في النهاية إلى الاستخدام الأمثل للموارد، وذلك من خلال مفهوم الاستخلاف والإعمار وإحياء الموات، وكذلك بتطبيق عدد من القيم والأصول الإسلامية التي ينفرد بها الاقتصاد الإسلامي عن غيره من الاقتصاديات، مثل الإتقان، الاعتدال، لا ضرر ولا ضرار، اغتنام الصحة والفراغ، النهي عن الاكتناز، الرفق بالحيوان.. الخ.

ولذلك فإن الحاجة ماسة للأخذ بأصول الاقتصاد الإسلامي من اجل سلامة الموارد، وخير البشرية.

مقدمة

تعاني البشرية في الوقت الحاضر من العديد من المشكلات المستعصية، ولعل كثيرا من هذه المشكلات ينجم عن سوء استخدام الموارد، وتنطلق بين الحين والأخر صرخات استغاثة وتحذير، خوفا على البيئة من التلوث، وعلى كثير من الموارد من النضوب أو الانقراض.. خوفا على الحياة على هذا الكوكب من إتساع فجوة الأوزون أو تسرب إشعاعات (تشيرنوبل) أو احتراق الغابات أو التصحر...الخ.

ولقد أمسى العالم الذي نعيش فيه أشبه بحافلة مليئة بالركاب، ويقودها شخص مختل العقل، فلا بد أن تحدث النهاية المأساوية، ومع أن الجميع يشعر بذلك، إلا أنهم يتصرفون وكأن الأمر لا يعنيهم، ولا يتحرك أحد من أجل إيقاف الحافلة أو التأثير على سيرها.

إن الاقتصاديات المادية المعاصرة تسير بالعالم نحو النهاية المأسوية، من خلال الاستخدام السيء والجائر للموارد، والذي يؤدي إلى وقوع الكارثة.

إن هذه الاقتصاديات تستمد أصولها من فكر بشري مضرب يرجع إلى الحضارة اليونانية والرومانية، ويتأثر إلى حد كبير بمعاداة الدين والقيم، ويرتكز إلى النفعية الذاتية[1]، والحرية الفردية المطلقة، والمنافسة[2]، ودافع الربح، وعدم اعتبار الجزاء الأخروي، ولذلك يظهر التخبط في استخدام الموارد والآثار الخطيرة الناجمة عن ذلك.

وتفترض هذه الدراسة أن الاقتصاد الإسلامي يمكنه وقف التخبط في استخدام الموارد، سعيا نحو تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، من خلال ما يمتلكه من ضوابط وقيم مستمدة من الخالق العظيم -عز وجل- خالق البشر، وخالق الموارد، وخالق كل شئ " الذي أحسن كل شئ خلقه، وبدأ خلق الإنسان من طين " (السجدة، ٧).

ولاختبار هذه الفرضية، تمت دراسة مظاهر الاستخدام السيء للموارد في الاقتصاديات المعاصرة، ومن ثم ضوابط استخدام الموارد في الاقتصاد الإسلامي.

تعريف الموارد الاقتصادية:

يقصد بالموارد الاقتصادية عند الاقتصاديين " كل وسيلة نافعة صالحة لإشباع حاجة إنسانية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ".

ويقسم الاقتصاديون الموارد إلى أربعة أقسام هي:

جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك، ١٩٩٧م.

* أستاذ مساعد في قسم الفقه والدراسات الإسلامية ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

موارد طبيعية حرة: مثل الهواء والشمس وكل الموارد التي أوجدها الله للإنسان بكميات كبيرة دون جهد أو مشقة من الإنسان.

موارد طبيعية نادرة: مثل المعادن والغابات، والتي تحتاج إلى جهد واستخراجها وإعدادها للاستفادة منها.

موارد بشرية: تتمثل في الجهد البشري والمدني والذهني.

موارد حضارية: وهي نتاج تضافر الجهد البشري مع الموارد الطبيعية ومن أمثلتها الآلات والمعدات والبنية الأساسية كالطرق والموانئ، والمدارس والمستشفيات، ووسائل النقل... الخ (محمد عبدالله، ١٩٩٢، ٢-٦).

وبتقسيم آخر يمكن القول بأن الموارد الاقتصادية تشمل كل الموارد الإنتاجية في المجتمع أو كل أدوات وعناصر الإنتاج، والتي تشمل وفقا للنظرية الاقتصادية أربعة عناصر:

١- الأرض أو الموارد الطبيعية.

٢- العمل أو الموارد البشرية.

رأس المال أو الطاقات الإنتاجية الرأسمالية (الموارد الحضارية).

التنظيم أو المهارات الإنسانية الإدارية والتنظيمية.

ولا يتوقف مفهوم الاقتصاديين للموارد الاقتصادية عند الجانب الوصفي فقط، وإنما يمتد ليشمل كيفية استخدام المجتمع لما لديه من الموارد و الجوانب الفنية التي تحدد درجة الاستخدام، إضافة إلى كل الظروف المحلية و الدولية التي تؤثر على درجة الاستخدام وكيفيته، ودور الموارد في النمو والتقدم الاقتصادي (بكري، ١٩٨٦، ٣١).

و في الاقتصاد الإسلامي: يختلف مفهوم الموارد الاقتصادية عن تعريف الاقتصاديين في أمرين هما:

١- الخبائث ليست من الموارد.

٢- هناك كثير من السلع والخدمات المحرمة أو الضارة تعتبر ضمن الموارد في المفهوم الاقتصادي، ولكنها لا تعتبر كذلك في الشريعة الإسلامية لأنها وإن كانت صالحة لإشباع حاجة إنسانية، فإنه لا يعتد بها شرعا لأن الحاجة محرمة، وبالتالي تهدر قيمتها، ومن أمثلتها كافة السلع المحرمة كالخمر والخنزير والميتة والدم، أو السلع التي تشتمل على محرم أو الأنشطة المحرمة كتجارة البغاء والعهر والمجون وأشكال المقامرات والمراهنات وآلات اللعب والملاهي التي تستخدم للفسق والمعاصي، ويكفي أن نعلم أن حجم صادرات أمريكا من الأفلام تأتي في الدرجة الثانية بعد صادرات السلاح في القيمة، وهذا يوضح حجم العبث والهدر والفساد الذي تغرق فيه البشرية.

ومن هنا يقتصر مفهوم الموارد في الاقتصاد الإسلامي على الطيبات فقط، وعلى الخدمات المشروعة، أما الخبائث فلا يصح إنتاجها أو مبادلتها أو بيعها أو شراؤها أو هبتها أو إجارتها... الخ.

وفي هذه الميزة يتفوق الاقتصاد الإسلامي نوعيا، فبالرغم من عدم احتساب قيمة هذه الخبائث ضمن الناتج القومي الإجمالي، نجد أن التخلص من هذه الخبائث من العاقد الاقتصادي في المجتمع ويكفي للتدليل على ذلك الآثار الخطيرة التي يتركها انتشار الخمر -على سبيل المثال- في المجتمع، فانتشار الخمر يؤدي إلى زيادة معدل الجريمة وما يستلزمه ذلك من زيادة الإنفاق على الخدمات الأمنية كما يؤدي إلى تدهور الصحة، وبالتالي زيادة الإنفاق على الخدمات الصحية إضافة إلى تعطيل فئة كبيرة من المجتمع عن الإنتاج، ويكفي أن نتصور حجم العاقد الاقتصادي عندما ننظر إلى حجم الوفيات والجرحى الناجمة عن الحوادث التي تكون بسبب الخمر (ابن حجر، ١٩٨١، ١٠٥).

٢- الموارد تتميز بالوفرة: (عيسى عبده، ١٩٧٣، ٤٩)

يصف الاقتصاديون الموارد الاقتصادية بالندرة، ويقصدون بالندرة عدة معان:

أنها تحتاج لجهد للحصول عليها.

لها استعمالات بديلة، فلو استخدمت الأرض - مثلاً- للزراعة، فلا يمكن استخدامها للبناء أو لتربية المواشي في نفس الوقت. الموارد لا تكفي لإشباع جميع الحاجات البشرية. (جامع، ١٩٧٧، ٥)

والاقتصاد الإسلامي يقر المعنى الأول والثاني ولا يقر المعنى الثالث، فالموارد تمتاز من هذا الجانب بالوفرة، وهي تكفي جميع البشر، بل تزيد عن كفايتهم، ولقد أثبت معظم الاقتصاديين خطأ نظرية مالتس بأن معدل زيادة السكان أكبر من معدل زيادة الغذاء، (زكي، ١٩٨٤، ١١٩).

وتدل كثيرة من النصوص الشرعية على وفرة الموارد، ومن هذه النصوص: قوله تعالى ﴿وما من دابة إلا على الله رزقها﴾ (هود، ٦) ﴿وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار﴾ (إبراهيم، ٣٤) ﴿وبارك فيها وقدر فيها أقواتها﴾ (فصلت،).

ولكن هذه الموارد الوافرة تحتاج إلى الجهد لاستخراجها و إعدادها للانتفاع بها، كما إنها تحتاج إلى الاستخدام الأمثل، بمعنى عدم الإسراف في استخدامها، واستخدامها في ما وجدت لأجله، وتوزيعها بالعدل، وإلى عدم الإفساد في الأرض، وشكر النعمة.

ومن جهة أخرى فقد تكون بعض الموارد نادرة في بلد دون آخر مما يعني أن الوفرة على المستوى الجزئي أو القطري ليست موجودة بالضرورة، أما على المستوى الكلي أو الكوني فإنها حقيقة لا مجال للشك فيها.

تعريف الاستخدام الأمثل للموارد:

يعرف الاستخدام الأمثل للموارد أو التخصيص الأمثل بأنه "تلك الطريقة التي يتم بها استخدام الموارد المتاحة بحيث يتولد من هذا الاستخدام أكبر قدر ممكن من الإنتاج، وبتعبير أكثر دقة هو ذلك الاستخدام الذي يترتب عن أي تغيير فيه انخفاض حجم الإنتاج فمن المعروف أنه من الممكن استخدام نفس القدر من الموارد بطرق مختلفة، يحقق كلا منها حجما مختلفا من الإنتاج، فإذا ما وجد استخدام معين يحقق أكبر قدرا ممكن من الإنتاج، فإن هذا الاستخدام هو الاستخدام الأمثل، وكل ما عداه من الاستخدامات سوف يؤدي إلى خفض حجم الإنتاج. (بكري، ١٩٨٦، ١٨)

وفي الاقتصاد الإسلامي فإن معيار حجم الإنتاج لا يكفي وحده ولا بد من إضافة المحددات التالية:

الاستخدام الذي يزيد حجم الإنتاج من الطيبات ويقلل الفاقد إلى أدنى مستوى ممكن.

مراعاة أولويات المجتمع، بإشباع الحاجات الأساسية أولا.

الاستخدام الذي يزيد حجم الإنتاج من الطيبات ويختصر الوقت والجهد والتكاليف، مع المحافظة الإتقان والجودة كما ونوعا.

الاستخدام الذي يراعي عدالة التوزيع ولا يؤدي إلى ظلم الفقراء.

الاستخدام الذي لا يؤدي إلى تبديد الموارد وحرمان الأجيال القادمة.

الاستخدام الذي يحفظ للإنسان (رجلا وامرأة) القدر والكرامة.

الاستخدام الذي يتصف بالرحمة والرفق بالحيوان بعدم استخدامه فوق طاقته، وبعدم استخدامه في غير وظيفته التي خلق لها، كما يجري حاليا من مسابقات للقطط والكلاب والخيول، وصراع الثيران والديوك وغير ذلك من الاستخدامات التي تتصف بالوحشية.

الاستخدام الذي يراعي عامل الزمن، ويحث على استغلال الفراغ قبل الانشغال والصحة قبل المرض والشباب قبل الشيخوخة.

الاستخدام الذي لا يسمح بالسعة، ويعتبر كل سلوك محرم سفها يجب أن لا يسمح به، ومن ذلك كل أنواع التبديد والهدر، وكافة الأنشطة المحرمة شرعا كالقمار والمراهنات وتجارة الأفلام الخليعة وتجارة الأجساد ة الخ.

الاستخدام الذي لا يسمح بتلوث البيئة وإفسادها، أو انقراض الحيوانات والطيور والأسماك أو استنفاد المناجم و الأخشاب في الغابات.

مظاهر سوء استخدام الموارد في الاقتصاديات المعاصرة:

يقتصر الاستخدام الأمثل للموارد عند الاقتصاديين على أفضل الطرق لزيادة الإنتاج، بغض النظر عن الحل أو الحرمة، وغير ذلك من الاعتبارات الأخلاقية ففي ظل الحرية الفردية المطلة، و في ظل جهاز الأسعار وميكانيكية الثمن تنمو فئة من الرأسماليين الإقطاعيين الذين لا يهمهم إلا أنفسهم، فيقومون بأكثر الاستخدامات عبثية على حساب الموارد الطبيعية، والبشرية، وتظهر آثار ذلك في الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء، ومن أبرز هذه المظاهر ما يلي:

تعطيل الأراضي الزراعية:

في الدول المتخلفة لا تزرع معظم الأراضي الصالحة للزراعة[٤]، فبسبب السياسات الزراعية المختلفة، والهجرة من الريف إلى المدينة، وانخفاض عائد الزراعة وتقلباته غالبا، بالرغم من معاناة كثير من هذه الدول من آثار الجوع وسوء التغذية.

وفي الدول المتقدمة تحجب آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية، من أجل المحافظة على أسعار الغذاء مرتفعة.[٥]

البطالة:

تعاني جميع دول العالم من مشكلة البطالة على اختلاف أشكالها، ففي الدول المتقدمة يتعطل ملايين العمال عن العمل بسبب انخفاض الأجور أو الإضراب عن العمل، أو عدم الرغبة في نوع العمل، أما البطالة في الدول المتخلفة فترجع إلى عدم وجود فرص العمل نتيجة ضعف التخطيط والسياسات الاقتصادية المتعلقة بالعمل والأجور، ومن جهة أخرى تظهر في الدول المتخلفة البطالة المقنعة (غير الظاهرة) عندما يستخدم عدد كبير من العمال للقيام بعمل يمكن أن يقوم به عامل واحد، كما تظهر العمالة السيئة عندما يستخدم العامل المناسب في المكان غير المناسب.[٦]

التخلص من الإنتاج الفائض:

تقوم كثير من الدول المتقدمة بإتباع إجراءات عبثية[٧] عندما تتخلص من الإنتاج الفائض لديها بإلقائه في البحر أو إحراقه أو غير ذلك من الإجراءات غير الإنسانية، وهي في ذلك تهدف إلى رفع مستوى الأسعار، وبالرغم من استخدام هذا الإنتاج كمعونات غذائية[٨] لكثير من الدول، أو تقديمه لبرنامج الغذاء العالمي[٩] إلا أنه لا زالت بعض الدول أو الشركات الاحتكارية الكبرى تقوم بهذا العمل وأكثر منه عندما تحاول التخلص من الأغذية المصابة بالإشعاع أو الحيوانات المصابة بالأمراض.

وفي الدول المتخلفة تترك كثير من المحاصيل دون قطاف عندما تكون تكلفة جمعها أكبر من ثمن بيعها.[١٠]

٤- أسلحة الدمار الشامل:

من المظاهر الصارخة للاستخدام السيئ للموارد، انتشار الأسلحة النووية الفتاكة وغيرها من الأسلحة المحرمة، والتي يتكلف العالم مليارات الدولارات في سبيل إنتاجها وتبادلها، كما أن ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري على الجيوش والمعدات العسكرية في الدول النامية، وفي بلدان الشرق الأوسط بشكل خاص،[١١] يحرم هذه الدول وشعوبها الانتفاع إلى هذه الموارد، فهذه النفقات الباهظة كان من الممكن استخدامها في زيادة الإنتاج و الرفاهية، والخير والسلام بين الشعوب.[١٢]

ولا يعني ذلك أن لا تقوم الدول الإسلامية بالإعداد والتزود بالأسلحة الحديثة، فذلك من أولى الأولويات التي بها يتم حفظ الضروريات الخمسة، ومن الواجب على المسلمين تحقيق وحدة الكلمة و الصف، فإن كان ذلك صعبا في الوقت الحاضر، فيمكن اللجوء إلى اتفاقيات الدفاع المشترك بين الدول الإسلامية، أو المشاريع المشتركة في مجال التصنيع الحربي، وبذلك يتحقق الوفر في الإنفاق على التسلح مترافقا مع الإعداد الأمثل.

٥- الاستخدام الجائر:

عندما تحاول الشركات الكبرى تعظيم أرباحها فإنها تلجأ إلى استغلال الموارد فوق طاقتها القصوى مما يؤدي مع الزمن إلى نضوب هذه الموارد وانقراضها، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك قطع أشجار الغابات بشكل كبير عندما تكون أسعار الأخشاب مرتفعة، من أجل زيادة الأرباح، وكذلك التوسع في اصطياد أنواع معينة من الأسماك طمعا في الأرباح الطائلة مما يؤدي إلى انقراض هذه الأنواع، ويحدث نفس الشيء بالنسبة لصيد عدد من الحيوانات والطيور، مما يعجل بانقراضها[١٣]. (عجمية، ١٩٧٩، ٣٩-٤٠).

٦- التلوث:

ساهمت كثير من الصناعات في تلويث البيئة بسمومها الكيماوية سواء في الجو أو في الأنهار أو البحار، ومما يأسف له أن كثيرا من هذه الصناعات كان ترفيا كماليا، يمكن الاستغناء عنه. ومع ذلك وعملا بالحرية الاقتصادية، سمح لبعض المفسدين بإفساد البيئة، ولم يفطن العالم لخطورة إفساد البيئة وتلوثها إلا بعد فوات الأوان، خاصة بعد ظهور فجوات محدودة في طبقة الأوزون[١٤] والتي تسمح بوصول كثير من الإشعاعات الضارة بالحياة الإنسانية إلى الأرض.

٧- سياسة محاصيل التصدير:

طمعا في الحصول على العملة الصعبة وفي تحقيق الأرباح الوفيرة، تلجأ كثير من الحكومات، والشركات الاحتكارية الكبرى إلى زراعة المحاصيل الترفية (كالقطن والبن والكاكاو و الأزهار) بدلا من القمح والذرة و الشعير في الوقت الذي تعاني فيه هذه الدول من سوء التغذية، وبذلك تحرم الشعوب من إنتاج الغذاء ويعاني العالم من زيادة حدة مشكلة الغذاء.[١٥]

٨- إنتاج السلع والخدمات الضارة:

في الاقتصاديات المعصرة يسمح بإنتاج كافة أنواع المشروبات الكحولية المسكرة وكافة أنواع التبغ والسجائر، كما يسمح بكثير من الأنشطة المحرمة في الشريعة الإسلامية، كالقمار وكافة أشكال المراهنات وتجارة الأفلام الخليعة وكذلك الصور الماجنة من خلال المطبوعات، إضافة إلى ذلك يسمح في كثير من الدول المتقدمة بممارسة تجارة البغاء، كما يسمح بتحقيق الأرباح نتيجة عرض الأجسام من خلال دور الأزياء أو من خلال دور المصارعة وغيرها من الأشكال التي لا تليق بكرامة الإنسان.

ومن خلال كسب القانون (بالمال أو أية وسيلة) يمكن للمرء أن يفعل ما يشاء ولو كان في ذلك ضرر وأذى يلحق الأرض وما فيها.

٩- التبديد والترف:

في سبيل الحصول على أرباح طائلة من وراء تجارة الأفلام السينمائية يمكن أن تنفق ملايين الدولارات لتحطيم السيارات والمباني والممتلكات وغير ذلك. وبحجة التقدم العلمي تجرى تجارب غير مشروعة على الإنسانية والحيوانية تكلف المليارات، وبحجة اكتشاف الفضاء تنفق المليارات على الرحلات الفضائية، بالرغم من تزايد أعداد الجائعين على الأرض سنة بعد أخرى.

١٠- استخدام المرأة للدعاية والإعلان:

المرأة الأم والأخت والزوجة والابنة تستخدم اليوم من قبل معظم الشركات التي تلهث وراء الربح، للإغراء والإثارة لترويج معظم السلع والخدمات المنتجة في العالم، وهذه الوظيفة تهدر قدر المرأة وكرامتها، وتفقدها الوظيفة الأساسية التي خلقت لأجلها ألا وهي الأمومة وصناعة الأجيال.

ضوابط الاستخدام الأمثل للموارد في الاقتصاد الإسلامي:

خلق الله الإنسان وكرمه، وفضله على كثير من خلقه، وسخر له الأرض وما فيها للانتفاع بها وإعمارها بالخير، بما يرضي الله - عز وجل - وفي ظل هذه الحقيقة اليقينية في الإسلام، فإنه لا يجوز لأحد أن يستخدم الموارد بغير ما شرع الله، كما أن الإسلام لا يسمح بإساءة التصرف في استخدام الموارد، وقد وضع كثيرا من الأصول والقواعد والضوابط لضمان الاستخدام الأمثل للموارد، منها ما يلي:

أولا: الإتقان

يقول رسول الله ﷺ «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه» رواه البيهقي.

والإتقان معنى عظيم يرادف الاستخدام الأمثل، وربما يتفوق عليه شمولاً واستيعاباً لعدد من المعاني الأخرى، والتي منها:

- الجودة النوعية والكمية مع توفير الوقت والجهد والتكاليف وتقليل الفاقد.
- إخراج السلعة أو الخدمة بصورة تمكن الناس من الانتفاع منها أفضل نفع مما يزيد من طلب الناس على هذه السلع والخدمات فيزيد الإنتاج ويزدهر الاقتصاد.
- من مستلزمات الإتقان الكفاءة والمهارة وعدم القيام بعمل فوق الطاقة والاستطاعة.
- يلزم للإتقان مراعاة الميزة النسبية للمورد إضافة إلى تكاليف وأجور النقل والشحن.
- يلزم للإتقان عدم التغيب أو التأخر عن العمل، لأن ذلك سوف يؤدي إلى نقص وخلل أو تأخير في إنتاج السلعة أو القيام بالخدمة.
- يلزم للإتقان استخدام أحدث أسلوب علمي تكنولوجي مع مراعاة عدم ارتفاع النفقات، وعدم الإضرار بالمجتمع بزيادة البطالة أو البيئة بزيادة التلوث.
- يلزم للإتقان استخدام التوليفة المناسبة من عناصر الإنتاج بحيث يكون الفرق بين التكلفة الحدية والإيراد الحدي أكبر ما يمكن، مع مراعاة ظروف المجتمع وأولوياته.

ثانياً: التخصص وتقسيم العمل:

في ظل قوله تعالى ﴿لا يكلف الله نفسا إلا وسعها﴾ (البقرة، ٢٨٦) فقد حث الإسلام على استثمار الطاقات الفردية واكتشاف المواهب والانتفاع منها، بقدر طاقة الإنسان ووسعه، وفي قوله تعالى ﴿لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها﴾ (الطلاق، ٧) دعوة لكل إنسان لاكتشاف ما أوتيه من طاقات وملكات وميول، من أجل استثمارها في تحقيق الخير والنفع للناس.

وقد كان رسول الله ﷺ يكتشف في أصحابه مواهبهم وطاقاتهم، ويوظفهم وفقا لذلك، ففي غزوة الخندق، اكتشف في سلمان الفارسي خطة الدفاع عن المدينة بحفر الخندق فوظفه لذلك واستفاد المسلمون بخبرته في ذلك، واكتشف في نعيم بن مسعود الدهاء والحيلة - ولم يكن الكفار قد عرفوا بإسلامه - فوظفه للإيقاع بين بني قريظة وكفار قريش، كما عرف أبي ذر أمانته وضعفه، فرفض توليه الإمارة، وعرف في أبي بكر صدقه وتفانيه فاختاره لمرافقته في الهجرة، وهكذا كان في اختياره لكتبة الوحي، وفي إرساله الرسل و الدعاة،

وفي تعيينه العمال والولاة، وفقا للكفاية والكفاءة، ولقد نمى رسول الله ﷺ في أصحابه هذه الميول والطاقات والقدرات، حتى جعل منهم علماء وقادة وأمراء، تمكنوا من فتح العالم شرقا وغربا، ونشر الإسلام في كافة ربوعه، وإخراج الناس من ظلمات الكفر إلى نور الهداية والإيمان، في فترة قياسية جدا.

ولقد ركز القرآن أهم صفتين يجب أن يتحلى بهما العامل المسلم المنتج وذلك في قوله تعالى ﴿إن خير من استأجرت القوي الأمين﴾ (القصص، ٢٦) القوة والأمانة، فالقوة تؤدي إلى الاستخدام الأكفأ، عندما تكون منضبطة والأمانة تؤدي إلى حفظ الحقوق والوفاء بالعقود.

ولا يخفى على أحد ما للتخصص وتقسيم العمل من مزايا وفوائد في حسن استخدام الموارد، وقد أشار المفكر الإسلامي ابن خلدون إلى أهمية التخصص، واعتبر أنه ضرورة وميزة، فهو ضرورة تستلزمها طبيعة البشر لأن الواحد قاصر عن تحصيل حاجته وحده، ولذلك كان التعاون ومن ثم تقسيم العمل والتخصص، حيث تتكون للأفراد الملكات ويكتسب الفرد بتخصصه عقلا جديدا فيزداد اتقانا وإنتاجا (ابن خلدون، ١٩٨٦).

ولعل من الإنصاف القول بأن الاقتصاد المعاصر يقوم على التخصص وتقسيم العمل من أجل زيادة الإنتاج كما ونوعا، والإسهام في حل المشكلة الاقتصادية، ولكن هذا التخصص لم يترافق مع ضوابط أخلاقية، وبالتالي أصبح العمال يعملون في المصانع كالآلات، دون شعور بلذة الإنجاز أو حتى مجرد الشعور بإنسانيتهم.

ثالثاً: لا ضرر ولا ضرار:

قوله ﷺ لا ضرر ولا ضرار (الألباني، صحيح ابن ماجة، ٣٩/٢) يعتبر قاعدة شرعية هامة، فالضرر ظلم يجب إزالته، كما أنه أذى وسوء استخدام للموارد، يجب أن لا يسمح به في المجتمع المسلم، حرصا على سلامة المجتمع ونظافته وقوته، ومن جهة أخرى فإن الضرر لا يزال بالضرر، وإنما بالإصلاح والمعروف. (زيدان، ١٩٨٩، ٨٢).

إن الاستخدام الأمثل للموارد يتطلب عدم إلحاق ضرر بالإنسان أو بالطبيعة أو ببقية المخلوقات، فلا يصح أن ترهق الآلة بما يؤدي إلى سرعة تلفها، كما لا يجوز أن ترهق الدابة وتعذب بما يؤدى إلى تعجيل وفاتها، وقبل كل ذلك لا يصح أن يستخدم العامل فوق طاقته، بما يؤدى إلى مرضه وتدهور صحته وإنتاجه.

فكما أن الإسلام نهى عن تبديد الأموال وضياعها، فإنه حرص على المحافظة على النفس وصيانتها، وذلك بتشريع القصاص عقوبة لمن يتعدى عليها.

رابعاً: النهي عن الاكتناز

قال تعالى ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم﴾ (التوبة، ٣٤).

إن في اكتناز الذهب والفضة تعطيل للموارد وتعطيل للإنتاج وزيادة للبطالة فالنقود هي وسائل التبادل، فإذا حبست ضاق التبادل ورجع الناس إلى المقايضة وما فيها من مشاكل تؤدي إلى تخلف الحياة الاقتصادية، كما أن النقود هي المحرك للاستثمار والإنتاج، فإذا حبست تعطلت المشاريع وعم الكساد، وفي ذلك تعطيل للموارد وعدم الاستفادة منها.

خامساً: إحياء الأرض الموات:

حث الإسلام على إحياء الأرض الموات، وهي الأرض الخراب التي لا يصلها الماء وليست ملكا لأحد (ابن قدامة، ١٩٧٢، ١٤٧/٦)، قال رسول الله ﷺ ﴿من أعمر أرضا ليست لأحد فهو أحق﴾ (أخرجه البخاري في كتاب الحرث والمزارعة، فتح البخاري، ١٣٧٩هـ، ٨/٥).

إن الإسلام لا يرضى بتعطيل الأراضي وعدم الاستفادة منها، ولذلك حث على إحياء الأرض الموات،

وذلك بتسويتها وإزالة الصخور منها، وتوصيل الماء إليها وزراعتها أو الاستفادة منها بأي مشروع إنتاجي، وفي ذلك زيادة لاستخدام الموارد، وزيادة للتشغيل والإنتاج، والانتعاش والرفاهية.

سادسا: النهي عن الإسراف

نهى الإسلام عن الإسراف عامة، وشدد في النهي عن الإسراف في الماء بشكل خاص، نظرا لأهمية الماء كأهم مورد لازم للحياة، قال تعالى ﴿وجعلنا من الماء كل شيء حي﴾ (الأنبياء، ٣٠) وفي الحديث "لا تسرف بالماء ولو كنت على نهر جار" (الألباني، صحيح ابن ماجه) فالإسراف فيه تبديد مهما كانت وفرة الموارد، والرسول ﷺ يريد أن يكسب المسلم عادة صحيحة، فإذا اعتاد عدم الإسراف وقت الوفرة، فإن من السهل عليه أن يكون معتدلا في استخدامه الموارد في كافة الظروف.

سابعا: الرفق بالحيوان:

حث الإسلام على الرفق بالحيوان، وامتن الله على عباده بأن خلق لهم الحيوانات لينتفعوا بها، والبحر ليأكلوا منه لحما طريا، وقد وردت نصوص كثيرة تحث على رعاية الحيوانات مثل قوله تعالى " كلوا وارعوا أنعامكم " (طه، ٥٤).

وقد أخرج البخاري حديثا صحيحا يوضح عدم جواز استخدام الحيوانات إلا فيما خلقت له، قال رسول الله ﷺ «بينما رجل راكب على بغرة التفتت إليه، فقالت لم أخلق لهذا» (فتح الباري، ٨/٥) وفي حديث آخر "إياكم أ، تتخذوا دوابكم منابر، فإن الله إنما سخرها لكم لتبلغكم إلى بلد لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس، وجعل لكم الأرض فعليها فقضوا حاجاتكم " (أبو داود، ٥٩/٣).

إن كل الاستخدامات الجائرة للحيوانات لا يقرها الإسلام، ومن ذلك كثير من الاستخدامات الترفيهية ، مثل صراع الثيران أو الديوك أو مسابقات الكلاب والقطط، وحتى الخيول التي تربى بغرض السباق فقط وما يتبعها من مراهنات، كل ذلك ليس من الاستخدام المشروع، ويعتبر استخدامها سيئا للموارد.

ثامنا: ذم الأكل فوق الشبع

قال رسول الله ﷺ "ما ملأ ابن آدم وعاء شرا من بطن بحسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه، فإن كان لا محالة فثلث لطعامه، وثلث لشرابه، وثلث لنفسه"، (الألباني، صحيح ابن ماجه، ٢٣٧/٢).

إن ما يؤكل فوق الشبع فيه ضرر على الآكل، كما أنه يمكن أن يشبع جائعا، ومن هنا جاء النهي لأن فيه تبديدا للموارد (السرخسي، ٢٦٨/٣٠).

تاسعا: الحجر على السفهاء

قال تعالى ﴿ولا تؤتوا السفهاء أموالكم﴾ (النساء، ٥)، سخر الله المال للإنسان لينتفع به في الخير وفي طاعة الله، فكل استخدام للمال في غير طاعة الله يعتبر سفها يجب أن يوقف ولا يسمح به في المجتمع المسلم، فالسفه إساءة استخدام الموارد، وقد يكون سوء الاستخدام بسبب ضعف العقل أو يكون بسبب البعد عن الدين، وفي الحالتين هو سفه يحجر عليه حتى يعود، لضمان الاستخدام الأمثل للموارد.

عاشراً: استغلال الغنائم:

يقول ابن تيمية " إن الله إنما خلق الأموال إعانة على عبادته، لأنه إنما خلق الخلق ليعبدوه، فالكافرون أباح أنفسهم التي لم يعبدوه بها وأموالهم التي لم يستعينوا بها على عبادته " (ابن تيمية، ١٩٦١، ٣٩)، فكل من استخدم المال خلاف الشريعة، يعاقب بمصادرة ماله وتوظيفه في المصلحة العامة فالحكمة من استحلال الموارد هي استعادة الأموال التي أسس استخدامها والتي يجب أن توظف في عبادة الله.

حادي عشر: اغتنام الصحة والفراغ:

يقول رسول الله ﷺ "نعمتان مغبون فيها كثير من الناس الصحة والفراغ" (أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، فتح الباري، ٢٢٩/١١).

حث الإسلام على اغتنام الوقت والصحة والعافية، وذلك من خلال حثه على استثمار الطاقات واكتشاف المواهب والميول والاستفادة منها بأقصى فائدة ممكنة في طاعة الله، من أجل زيادة الخير والنفع للفرد والمجتمع وبالتالي المساهمة في دعم وبناء وتقوية المجتمع، فكل فرد في المجتمع الإسلامي عليه واجب أم يقوم به بأقصى طاقة ممكنة ممكن أن تتناسب مع ميوله وقدرته، وكل ذلك سوف يسأل عنه يوم القيامة إذا قصر فيه ومن جهة أخرى على الإنسان أن يعمل ويبذل جهده ويقوم بواجبه خير قيام، فإن له على ذلك أجرا حتى ولو لم يحصل على الأجر في الدنيا، ويؤكد هذا المعنى حديث الرسول " إذا قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة فليغرسها " ففيه حث على القيام بالواجب واكتساب الأجر من الله واستخدام الموارد أفضل استخدام، حتى مع تأكده بانعدام الثمرة الدنيوية (مسند أحمد، الفتح الرباني، ١٠/١٥).

ومن حديث الصحة والفراغ يمكن أن نرى حث الإسلام على استخدام مورد الزمن أفضل الاستخدام، فالزمن ينبغي أن يستثمر بما يرضي الله، والزمن وقت الفراغ يختلف عن الزمن وقت الانشغال، كما أن الزمن وقت الشباب يختلف عن الزمن وقت الشيخوخة، وكذلك وقت الصحة والمرض.

التحليل الاقتصادي للاستخدام الأمثل للموارد من منظور إسلامي:

وفقا لشروط باريتو -الاقتصادي الإيطالي- والذي اشتهر بدراسته لكفاءة استخدام الموارد، فإن الاستخدام أو التخصيص الأمثل يتحقق إذا لم يكن ممكنا تخصيص الموارد بحيث يكسب البعض ويخسر آخرون. وفي حالة غياب الاستخدام الأمثل فإن كفاءة الاستخدام تكون قليلة وتظهر عدم كفاءة الاستخدام، عندما لا تنتج المنشآت بأقل تكلفة ممكنة وعندما تنتج السلع بكميات أكثر أو أقل مما يجب، وهذا ما يسمى بكفاءة التخصيص أو كفاءة باريتو، ويتحقق ذلك في سوق المنافسة الكاملة في الأجر الصغير عندما يكون سعر السلعة يساوي التكلفة الحدية أما في الأجل الطويل فإن كفاءة التخصيص تتحقق عندما يساوي سعر السلعة تكاليفها الحدية وتكاليفها الكلية المتوسطة. (محمد عبد الله، ١٩٩٢، ٢٣٨)

وبالإضافة إلى ذلك هناك شروط أخرى هي:

١- التخصيص الأمثل لعناصر الإنتاج، ففي حالة وجود رأس المال والعمل يجب أن يتساوى معدل الإحلال الفني منهما في صناعة (أ) مع معدل الإحلال الفني في صناعة (ب) م النسبة بين سعريهما.

٢- الحجم الأمثل للمنتجات: ويتحقق ذلك عندما يتساوى معدل تحويل الإنتاج لأي سلعتين في كل المنشآت التي تنتجها مع النسبة بين سعري السلعتين.

٣- كفاءة الاستهلاك: ويحدث ذلك عندما يتساوى المعدل الحدي للإحلال بين السلعتين للمستهلك (أ) مع المعدل الحدي للإحلال بين نفس السلعتين للمستهلك (ب) مع النسبة بين سعري السلعتين. (محمد عبدالله، ١٩٩٢، ٢٣٩ -٢٤٧)

وبالنظر في شروط باريتو المتقدمة نجد أنها حالات مثالية يصعب تحقيقها في أرض الواقع، ويعترف الاقتصاديون بأنه لم يحدث أن تم التوصل إلى الاستخدام الأمثل للموارد أو إلى كفاءة باريتو، حيث يوجد الكثير من الهدر في استخدام الموارد وعدم العدالة في التوزيع في النظم الاقتصادية التي تعتمد

نظام السوق، يقول د/ محمد عمر شابرا " فأمثلية باريتو في تخصيص الموارد ليس لها وجود إلا في عالم الأحلام، عالم نماذج التوازن التنافسي الكامل، الذي تشكلت فيه نظرية اقتصاديات السوق " (شابرا، ١٩٩٥، ١٤٥).

ويمكن التعبيرعن شروط باريتو بأسلوب آخر من خلال عرض نظرية سلوك المستهلك وسلوك المنتج، فالمستهلك يسعى لتحقيق أعلى مستوى رغبات يمكن الوصول إليه من خلال مستوى إمكانياته، وهو ما تعبر عنه نظرية توازن المستهلك وفقا لمنحنيات السواء، وهو نفسه الشرط الثالث عندما يتساوى معدل الإحلال الحدي بين السلعتين مع النسبة بين سعريهما، أما المنتج فإنه يحقق التوازن عندما ينفق موارده النقدية على عناصر الإنتاج بما يوصله إلى أعلى مستوى إنتاجي في حدود خط التكلفة المتساوي، وعندها يتحقق الشرط الأول لباريتو.

وبالنظر إلى سلوك المستهلك والمنتج في استخدامهما الموارد من منظور إسلامي، فإن الوضع يختلف تماما، فبالنسبة لسلوك المستهلك المسلم فإنه يتأثر بعدد كبير من العوامل غير المادية، وتعتبر ضوابط استخدام الموارد في الاقتصاد الإسلامي - والتي تقدم تفصيلها - أهم العوامل التي تحدد سلوك المستهلك، ويمكن توضيح هذه العوامل بأسلوب فني كما وضحها د/ محمد أنس الزرقا في دالة المصلحة الاجتماعية، وذلك كما يلي:

يتأثر سلوك المستهلك المسلم بالثواب والعقاب الأخروي، ومن ثم بالمستويات التي تحدد سلوكه وفقا لأولويات الشريعة، وهي مستوى حفظ الحياة ومستوى الضروريات ومستوى حد الكفاية ومستوى حد الإسراف، والمستهلك المسلم يحدد توازنه وفق إمكانياته بين حد الكفاية وحد الإسراف، وفي هذه المنطقة يحقق أكبر ثواب ممكن، ويحدد هذا الثواب وحجمه صدق النية ومدى الالتزام بالمنهج الرباني.. الخ.

أما سلوك المنتج في استخدامه الموارد إسلاميا، فإنه يتأثر بعدد كبير من العوامل غير المادية، ويمكن صياغة أهم هذه العوامل في المعادلة التالية:

$$ج = د\ (ش - ت)$$

حيث (ج) سلوك المنتج، (ش) المشروعية، (ت) تكلفة الفرصة البديلة، وبمعنى آخر الفرق بين الإنتاج المشروع والإنتاج غير المشروع، وقد يكون الإنتاج المشروع أكثر ربحا - وهذا ما ينبغي أن يكون في المجتمع المسلم، حيث يزداد الطلب على السلع المشروعة، ويقل أو ينعدم على السلع المحرمة، ومع ذلك فإن المنتج المسلم يضحي بجزء من الربح مقابل عدم إنتاج سلع ضارة، كما يضحي بجزء آخر مقابل مراعاة مصلحة المجتمع وأولوياته، وذلك انسجاما مع مبدأ المشروعية، فلو كان المجتمع المسلم في حالة حرب فإن من أولويات المجتمع التوجه لإنتاج مستلزمات الحرب، ولو كانت المشروعات الأخرى أكثر ربحية.

وهكذا نجد أن الاستخدام الأمثل للموارد سواء على مستوى المستهلك أو المنتج متميزا في الاقتصاد الإسلامي عنه في الاقتصاد الوضعي، وذلك بإدخال القيم والاعتبارات غير المادية في الاقتصاد الإسلامي، مما يقلل من الآثار السيئة والخطيرة - والتي سبق ذكرها - والناجمة عن سوء استخدام الموارد في الاقتصاديات المعاصرة.

الخلاصة:

تعرضت الدراسة لنماذج من مظاهر سوء استخدام الموارد في عالم اليوم، كما تعرضت لطائفة من القيم والضوابط الإسلامية التي تضمن الاستخدام

الأمثل للموارد، وقد ظهر جليا من هذه الأمثلة، عمق المشكلة وخطورتها ومدى الانحدار الذي وصلت إليه البشرية.

إن فصل الدين والقيم عن الحياة - كما هي عقيدة الرأسماليين والعلمانيين - أو إنكار الدين والقيم كليا - كما هي عقيدة الاشتراكيين والشيوعيين - جعلت الإنسان مخلوقا أنانيا نفعيا ماديا، لا يهمه شيء سوى مصلحته، ولذلك فقد ارتكب أفظع الجرائم في استخدامه للموارد، دون مبالاة، ودون تحمل للمسئولية، ودون التزام بأي مبدأ أو خلق.

ولذلك ظهر جليا مدى اتساع الفجوة بين الجائعين والمترفين، بين الذين يموتون جوعا والذين يموتون تخمة، الفجوة في الأولويات عندما تقدم صناعة التسلح والحروب والدمار على إطعام الجائعين وإيواء المشردين.

لقد أفرط الإنسان في الأثرة وفي الاندفاع لتحقيق أقصى ربح، فاستخدم الموارد استخداما جائرا أدى إلى نضوب بعضها وتهديد البعض الآخر بالنضوب أو الانقراض، استخداما أفسد الأرض والبيئة بالتلوث والمخلفات النووية وغيرها من السموم الكيماوية.

ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد، بل تعداها إلى العلاقات الإنسانية، فظهر سوء الاستخدام المصادم للفطرة في هذا المجال، من خلال علاقات الشذوذ الجنسي، والإجهاض وبنوك الحيوانات المنوية، وتزايد أعداد اللقطاء.. الخ.

إن الحاجة ماسة للالتزام بالضوابط الإسلامية في استخدام الموارد، كما هي الحاجة ماسة إلى الأخذ بكامل المنهج الرباني الذي وضعه الله للبشر لكي يسيروا على هداه في حياتهم واستخدامهم للموارد وتعاملهم مع بعضهم.

إن هذا الكون وما فيه من موارد، يسير وفق سنن ونواميس إلهية، وإن الخروج عن هذه السنن معناه التعدي ومجاوزة الحد وكفر النعمة ومصادمة الفطرة، وإن هذه السلوكيات المصادمة لنواميس الكون، تؤدي إلى نتائج وخيمة على الحياة الإنسانية، لا يستطيع الإنسان تحملها.

ولعل كثرة الزلازل، وفجوة الأوزون، وأمراض الإيدز والأبيولا، وغيرها أمثلة حية لهذه النتائج الوخيمة للسلوكيات والاستخدامات المصادمة للفطرة وللكون ولعل أمراض جنون البقر - الناتجة عن إطعام الأبقار أكلة الأعشاب لحوم أبقار مريضة - من الأمثلة اقوية لآثار مصادمة قوانين الطبيعة والفطرة، فهل من معتبر؟!!

التوصيات:

إن النظام الاقتصادي الإسلامي هو النظام الرباني الذي يصلح وحده للتطبيق، كما أنه وحده الذي يمكنه إصلاح ما أفسدته الأنظمة الاقتصادية الوضعية، ولذلك ينبغي على الدول الإسلامية تطبيق هذا النظام وإقناع جميع دول العالم للأخذ به، حرصا على مصلحة الجميع.

لا مانع من انضمام المسلمين إلى المنظمات الدولية التي تسعى لحماية البيئة والموارد من التلوث أو الانقراض، بل إنه من الواجب أن يصل الصوت الإسلامي إلى هذه المنظمات من أجل تطبيق مبادئ الإسلام وقيمه.

لا بد من تكوين منظمات إسلامية دولية تدعو إلى حماية البيئة والرفق بالحيوان ومحاربة الأسلحة النووية وكل ما يهدد البشرية بالخطر.

ينبغي على الدول الإسلامية القيام بمشروعات مشتركة في مجال التصنيع الحربي والأمن الغذائي،

فمن المعروف أنه من المستحيل لأية دولة أن تحقق وحدها اكتفاء ذاتيا في جميع المجالات.

يجب على الدول الإسلامية تجنب السلع والأنشطة المحرمة والضارة، حتى تتمكن من تجنب الكثير من الهدر في الموارد إضافة إلى التمتع ببركات الالتزام بالمنهج الرباني.

ينبغي على الدول الإسلامية زراعة الأراضي الصالحة وذلك عن طريق إحياء الأرض الموات، بما يؤدي إلى انخفاض نسبة الأراضي غير المزروعة ويقلل من نسبة البطالة.

الهوامش

١- على الرغم من كثرة الكتابات حول الموارد الاقتصادية، إلا أنني لم أعثر -في حدود إطلاعي- على كتابات بنفس عنوان البحث، وإن كان الفضل في إختياري لهذا العنوان يعود إلى تعريف د. محمد أحمد صقر للاقتصاد الإسلامي من حيث اشتماله على ثلاثة جوانب: استخدام أمثل للموارد، إنتاج أمثل للسلع والخدمات، توزيع أمثل لإشباع الحاجات، والجوانب الثلاثة يجب أن تكون وفقا للقيم الإسلامية. (صقر، ١٩٨٧، ٦).

٢- يعتبر الاقتصاد الرأسمالي المنفعة الذاتية هي الدافع الوحيد والأهم إلى العمل والإنتاج، وقد ثبت للجميع بعد تطبيق النظام الرأسمالي أن من يسعون لتحقيق مصالحهم الشخصية فقط، لا تتحقق على أيديهم مصالح الجماعة، وإنما يبالغون في تحقيق المنافع الذاتية وزيادة المكاسب، ولو كان ذلك على حساب المجتمع والبيئة والموارد ولذلك وجدت أمثلة عديدة تؤكد هذه الحقيقة فأصحاب المصانع الذين لوثوا مياه الأنهار لم يهمهم سوى زيادة أرباحهم وكذلك منتجو السلع الضارة والسموم الكيماوية والمتاجرون بالأغذية الفاسدة والممارسون للأنشطة المحرمة قانونا لم يفكروا في غير المكاسب التي يحققونها، وليحدث بعد ذلك ما يحدث، وقد اعترف آدم سميث نفسه بهذه الحقيقة بقوله " قلما يجمع التجار وأهل الحرف والصناعات مجلس من المجالس، إلا انتهى بمؤامرة منهم على مصلحة الجمهور، أو قرار لرفع أسعار البضائع " (المودودي، ١٩٨٥، ٥٠).

٣- يقوم الاقتصاد الرأسمالي -في أساسه وقبل ظهور التعديلات عليه- على مبدأ الحرية الفردية المطلقة، الحرية في اختيار نوع العمل، وفي زيادة الإنتاج أو خفضه، وفي استخدام أي عدد من العمال وفق أية ضوابط أو شروط، إن هذه الحرية ألحقت أضرارا كبيرة بالاقتصاد، وذلك بزيادة البطالة ورفع الأسعار، وزيادة السلع الترفية والكمالية التي تحقق أرباحا أكبر دون اعتبار لأولويات المجتمع وظروفه.(يوسف كمال، ١٩٨٦م ،٣٥).

وكذلك المنافسة الكاملة تعتبر من أسس النظام الرأسمالي -الكلاسيكي خاصة- وقد تغنى الرأسماليون بوهم المنافسة الكاملة وآثارها الإيجابية مثل التخصيص الأمثل للموارد، وقد ثبت للجميع خطأ هذا الاعتقاد، خاصة بعد أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩ م. (المودودي، ١٩٨٥ ، ٤٥).

٤- تشير إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن أكثر من تسعة أعشار الأراضي الصالحة للزراعة في الدول النامية، لا تزرع، مما يؤدي الى نقص

كبير في الإنتاج الغذائي يتطلب مزيدا من المستوردات الغذائية، والتي تزيد من مديونية هذه الدول. انظر (الفاو، الأربعون عاما الأولى روما، ١٩٨٥م).

٥- تقوم الدول باتباع سياسات لخلق الطلب ورفع الأسعار، ففي السبعينات، قامت الولايات المتحدة بتقليص زراعة الحبوب، وأبعدت ملايين الهكتارات عن الإنتاج، وقد نتج عن ذلك ارتفاع أسعار الحبوب ثلاث مرات وأسعار الأسمدة أربع مرات، دسلر، السياسة الاقتصادية الخارجية والعالم، ترجمة طه عمر، مؤسسة سجل العرب، ١٩٨٤ م، ص ٦٤.

٦- لا أدعي أن مشكلة تعطيل الأراضي الزراعية أو مشكلة البطالة سوف يتم التغلب عليها نهائيا في ظل اقتصاد إسلامي، ولكن حدة هاتين المشكلتين وغيرهما من المشكلات الاقتصادية ستكون أخف، ويكفي لتصور ذلك أن نقول بأن مبدأ إحياء الأرض الموات في الإسلام، لو طبق وحده لأمكن التخفيف كثيرا من مشكلة البطالة وزيادة الرقعة المزروعة وبالتالي زيادة الإنتاج وتقليل العجز الغذائي، وبالتالي توفير العملة الصعبة.. الخ.

٧- في السبعينات قامت الولايات المتحدة بإحراق جبال من القمح والتخلص من أعداد هائلة من المواشي، وفي الثمانينات كادت مشكلة التخلص من بحيرة الحليب وجبال الجبن والزبدة أن تعصف بوحدة السوق الأوروبية، وما زالت هذه الإجراءات تتبع في كثير من الدول سرا وعلانية. انظر : كاميل حسن، مأساة البلدان النامية الجوع في عالم الوفرة، مجلة الأمة، رئاسة المحاكم الشرعية، قطر، عدد٥٢، ١٩٨٥، ص ٧٧.

٨- يقول فرانكلين برل مؤلف كتاب "الجوع أقصر طريق إلى يوم القيامة" إنه الجوع لا الكرم المسيحي الذي دفع الولايات المتحدة إلى تقديم ما قيمته ٣٠ بليون دولار من الغذاء للبلدان النامية.. أما الحقيقة البسيطة الكامنة وراء تقديمنا للمعونات الغذائية، فهو أن كلفة خزن مزارعنا.. كانت أكبر من كلفة شحنها للخارج " انظر، الكتاب، ترجمة حسني عايش، دار القلم، بيروت، ١٩٨٢، ١٤٠.

٩- أنشئ برنامج الأغذية العالمي عام ١٩٦٢ م، بهدف تلقي فوائض الأغذية وتوزيعها للمناطق المتضررة، وقد تم تكوين احتياطي غذائي دولي وصل إلى (٥٠٠٠٠٠) طن من الحبوب، وللبرنامج أنشطة أخرى متعددة. الفاو، المرجع السابق، ص ٢٠- ٣٠.

١٠- في كثير من الدول قد يكون مصير الثمار والفواكه والخضروات إلى القمامة أو لإطعام الماشية، فمثلا في أمريكا الوسطى عندما تمنع الفواكه والخضروات من الدخول إلى السوق الأمريكية بسبب تشبع السوق، أو عدم تحقيق معايير النوعية، فإنها تواجه هذا المصير، وكذلك يحدث في عدد كبير من الدول المتقدمة والنامية. انظر : مورلابيه وكولينز، ١٩٨٣، ١٧٢).

١١- تبلغ نسبة الإنفاق العسكري في بلدان الشرق الأوسط حوالي (٩,١٪) من الناتج القومي الإجمالي، في حين تبلغ نسبة الإنفاق العسكري العالمي (٤,٩٪) من الناتج القومي الإجمالي، وذلك في الفترة ١٩٨٠-١٩٩١، كما تشير الدراسات إلى أن الإنفاق على الدفاع في هذه الدول بلغ ٢٧٪ من متوسط الإنفاق العام، في

حين لا تتعدى هذه النسبة ١٦٪ على المستوى العالمي. مازن غرايبة " تخفيض الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط إثر عملية السلام وتأثيره على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لدول المنطقة " مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، اربد، المجلد الحادي عشر، عدد١، ١٩٩٥، ص ١٦٥- ١٦٨.

١٢- يقول د/ رجاء جارودي المفكر الفرنسي المسلم " بعد خمسة قرون من هيمنة الغرب هيمنة لا يشاركه فيها أحد، يمكننا تلخيص ميزانيته بثلاثة أرقام، ففي عام ١٩٨٢ مع حوالي ٦٠٠ مليار من الإنفاق على التسلح، وضع ما يعادل أربعة أطنان من المتفجرات على رأس كل ساكن من سكان الكوكبة الأرضية، ووزعت الموارد بحيث مات في السنة نفسها ٥٠ مليون نسمة في العالم الثالث بالمجاعة وسوء التغذية.. فالاقتصاد يسيطر عليه النمو، الذي لا يعدو معناه الرغبة الجنونية في زيادة وسرعة الإنتاج، إنتاج أي شيء نافع، غير نافع، ضار، مميت، لا يهم.. " (المصري، ١٩٨٩، ١٠٤ - ١٠٥، نقلا عن جارودي، الإسلام وأزمة الغرب)

ومن جهة أخرى فإن ثمن غواصة ذرية واحدة يكفي لإنقاذ (١٦٠) مليون طفل في (٢٣) دولة متخلفة من الأمية، وإن قيمة طائرة حربية واحدة كافية لاستحداث أربعين ألف صيدلية في القرى النائية، في الوقت الذي يوجد فيه أكثر من (٥٠٠) مليون انسان يتضورن جوعا. (الموسوي، ١٩٩١، ١٠٤- ١٠٥).

١٣- تشير الإحصاءات إلى أن العالم قد خسر في عام واحد فقط، حوالي ٣٦ نوعا من الحيوانات الثديية، ٩٤ نوعا من الطيور بالإضافة إلى تعرض ٣١١ نوعا آخر للخطر، ومن جهة اخرى فإن مورد الغابات في تناقص مستمر بمعدل ٢٪ سنويا نتيجة الاستنزاف وتلوث الهواء المنتج للأمطار الحامضية، أما التربة فإنها تتناقص باستمرار بمعدل ٧٪ من الطبقة العليا كل عقد، وذلك بسبب الانجراف والتآكل بشكل مستمر نتيجة الإنهاك المستمر بالزراعة الكثيفة أو الري الكثيف، مما يؤدي إلى ملوحة التربة وتصحرها، كذلك تسود استخدامات المياه ممارسات خاطئة تؤدي إلى ندرة المياه ونضوبها، عدا عن الانخفاض الطبيعي الحاصل في منسوب المياه في باطن الأرض، الأمر الذي يهدد البشرية بخطر حقيقي. (يونس، نعمة الله، ١٩٩٢، ٤٥، الموسوي، ١٩٩١، ١٠٧).

١٤- طبقة الأوزون تحيط بالكرة الأرضية على مسافات تتراوح ما بين ٨- ٢٠ كيلومترا، ويؤدي نقصها إلى زيادة الأشعة فوق البنفسجية للشمس مما يؤدي إلى زيادة درجة الحرارة في العالم، إضافة إلى التسبب في إصابة الإنسان بسرطان الجلد وانفصال شبكية العين. (يونس، نعمة الله، ١٩٩٢، ٤٥).

١٥- تبرر الحكومات زراعة محاصيل التصدير بالحصول على العملة الصعبة، ولكن الكثير من هذه العملة يستخدم لتمكين المتنفذين من ممارسة نمط حياة مستورد، خاصة في البلدان التي تعاني من المجاعة وسوء التغذية، ففي بلدان الساحل الإفريقي، وخلال أسوأ سنوات الجفاف، كانت السفن القادمة المحملة بالمعونة الغذائية تعود محملة بالفول السوداني والقطن والخضار

واللحوم، وكانت قيمة محاصيل التصدير تفوق كثيرا قيمة المعونات الغذائية، ولكنها كانت تذهب لتسديد فواتير المستوردات الترفية الكمالية للمتنفذين مثل المشروبات الكحولية والسيارات الفارهة، والتكييف المركزي والأفلام.. الخ. (الخولي، ١٩٨٧، ١٢).

The Best Use For Economic Resources from An Islamic Perspective

Kamal Hattab

Yarmouk University, Irbid, Jordan

Abstract

The best use for the economic resources is the aim which economy , in all its aspects , wants to reach to and all the economists urge for . Not just this , but also the government attempt to achieve it in order to improve the standard of living and to increase the rate of development .

However, there is something different. We find an abuse of resources in production, consumption, and distribution among all sectors and levels. This is reflected in the production of the commodities which harm man and nature. Also, it is reflected in the excessive consumption which leads to decreasing resources. Moreover there is the problem of bad distribution of resources which widens the gap between classes of the society .

This study proved that the Islamic Economy is based on foundations which lead to the best use for resources. This can be achieved through the concept of substitution , prosperity and recycling the resources. This also can be achieved with applying some Islamic values which are peculiar to Islamic Economy, like, perfection and straitness, seizing the health and vacancy, preventing piling up or accumulation, and prevention of cruelty to animals... etc.

This explores to us the urgent need for applying the principles of the Islamic economy in sake of saving resources and serving human beings .

المصادر والمراجع

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **السياسة الشرعية**، مكتبة أنصار السنة، القاهرة، ١٩٦١.

ابن حجر، أحمد بن علي، **فتح الباري**، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

ابن حجر، أحمد بن حجر آل طائي، **الخمر وسائر المسكرات والمخدرات والتدخين**، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٨١، ط٧.

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، **المقدمة**، دار العلم، بيروت، ١٩٨٦.

ابن قدامة، موفق الدين، **المغني ويليه الشرح الكبير**، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٢م.

ابن ماجة، **صحيح ابن ماجة**، الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦.

أبو داود، **سنن أبي داود**، دار الحديث، حمص، ١٩٦٩، ط١.

برل، فرانكلين، **الجوع اقصر طريق إلى يوم القيامة**، ترجمة حسني عايش، دار القلم، بيروت، ١٩٨٢.

البنا، أحمد عبد الرحمن الساعاتي، **الفتح الرباني بترتيب مسند أحمد**، دار الشرق.

بكري، كامل وآخرون، **الموارد واقتصادياتها**، دار النهضة، بيروت، ١٩٨٦.

جامع، أحمد، **النظرية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦.

حسن، كاميل، **ماساة البلدان النامية الجوع في عالم الوفرة**، مجلة الأمة، رئاسة المحاكم الشرعية، قطر، عدد ٥٢، ١٩٨٥.

الخولي، أسامة، **ما بين التخمة والمجاعة**، مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، العدد الثاني، ١٩٨٧.

دسلر، أ، م، **الساسة الاقتصادية الخارجية والعالم**، ترجمة طه عمر، مؤسسة سجل العرب، ١٩٨٤.

زكي، رمزي، **المشكلة السكانية وخرافة المالتسية**، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ١٩٨٤.

السرخسي، محمد بن أبي سهل، **المبسوط**، دار المعرفة، بيروت، ط٢.

زيدان، عبد الكريم، **المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩، ط١١.

عبدالله، محمد حامد، **اقتصاديات الموارد**، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩١.

عبده، عيسى، **الاقتصاد الإسلامي، المدخل والمنهاج**، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٧٣.

عجمية، محمد، **الموارد الاقتصادية**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٩.

كمال، يوسف، **الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة**، دار الوفاء، المنصورة، ١٩٨٦.

المصري، رفي، **أصول الاقتصاد الإسلامي**، دار القلم، دمشق، ١٩٨٩.

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) **الأربعون عاما الأولى**، روما، ١٩٨٥.

المودودي، أبو الأعلى، **أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة ومعضلات الاقتصاد وحلها في الإسلام**، الدار السعودية، جدة، ١٩٨٥.

مورلابيه، فرانسيس، كولينز، **صناعة الجوع خرافة الندرة**، ترجمة أحمد حسان، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ١٩٨٣.

الموسوي، محسن، **القرن الواحد والعشرون والبحث عن الهوية**، دار الهادي، بيروت، ١٩٩١.

يونس، محمود، وأحمد نعمة الله، **مقدمة في الموارد واقتصادياتها**، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٢.

مجموعة مؤلفين، **قراءات في الاقتصاد الإسلامي**، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، ١٩٨٧.